الفصل التاسع: تحليل سلوك المنتج في حالة سوق الاحتكار التام

أولا: الاحتكار التام، خصائصه وأسباب نشوئه

الاحتكار التام بشكل عام هو أن تكون مؤسسة منتجة واحدة في سوق سلعة ما وهي الوحيدة التي تمون هذا السوق، بحيث لا يوجد بديل لها قريب[1].

وخصائص الاحتكار تتمثل فيما يلي:

- وجود مؤسسة واحدة مستحوذة كليا على سوق سلعة معينة؛

- ليس هناك في السوق أي سلعة يمكن أن تمثل بديل كامل لإحلال سلعة المحتكر؛

- استحالة دخول مؤسسات جديدة لهذا السوق وذلك لوجود موانع والتي من أكثرها تأثير هناك الحواجز القانونية.

وأهم أسباب نشوء الاحتكار التام هي تتمثل فيما يلي:[2]

- الاحتكار الحكومي كأن تكون صناعة ذات أهمية للاقتصاد القومي خاصة في ظروف الازمات الاقتصادية؛

- الاحتكار باعتباره نتيجة حصول المؤسسة على براءة اختراع وذلك للتشجيع على البحث والابتكار؛

- المرافق العامة أو الاحتكار الطبيعي كالصناعة التي تمد المواطن بالماء، الغاز والبريد وغالبا هي صناعات ضخمة رأس المال الثابت وذات تكاليف ثابتة مرتفعة، وذات انتاج ضخم.

---

[1] مناور فريح حداد وحازم بدر الخطيب، (2012): مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 255.

[2] عامر علي سعيد، (2012): مقدمة في الاقتصاد الجزئي، دار البداية، عمان، الأردن، ص ص 309-310.

ثانيا: منحنى الطلب ومنحنيات الإيراد للمحتكر

منحنى الطلب على سلعة المحتكر لها علاقة عكسية بالكميات المباعة، فميلها يكون سالب وهو يكون أعلى من الايراد الحدي والذي يكون أقل من السعر دائما ويكون متناقص بشكل مستمر وذلك كلما زادت الكمية المباعة[3]. وطلب السوق هو مساوي للكمية المعروضة من طرف المحتكر وهذا ما يجعله يستطيع تحديد الأسعار والكميات المباعة، فيكون الطلب على منتجاته غير مرن وسالب الميل وهذا ما يجعل الايراد الحدي أصغر من الايراد المتوسط، والمحتكر يسعى لزيادة لا نهائية لأسعار منتجاته، والامر الوحيد الذي يقيده هو الكمية المطلوبة من المستهلكين والتي تكون لها علاقة عكسية مع سعر بيع المحتكر[4].

ثالثا: توازن المنتج المحتكر في الفترة القصيرة

من منظور الايراد الكلي والتكلفة الكلية فانه يصل الى توازنه عندما يكون الايراد الكلي أكبر من التكلفة الكلية وبينهما أكبر فرق والذي يمثل الربح، فيتم حينها تحديد الكمية المقابلة له.

من المنظور الحدي، في المدى القصير يتم المقارنة بين الايراد الحدي والتكاليف الحدية، فإذا كان الايراد أكبر فيجب زيادة حجم الإنتاج، أما إذا كانت التكلفة أكبر فيجب تخفيض حجم الإنتاج وفي كلتا الحالات يتم السعي للوصول إلى توازن المحتكر أي تعظيم أرباحه، ويتم الوصول لذلك من خلال تعظيم معادلة الربح.

$$\pi = Rt - Ct$$

$$\frac{\partial \pi}{\partial X} = Rmg - Cmg$$

---

[3]إبراهيم سليمان قطف، (2004): مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص 230-231.

[4]كامل علاوي الفتلاوي وحسين لطيف الزبيدي، المصدر سبق ذكره، ص ص 240-241.

شرط توازن المحتكر في المدى القصير $Rmg = Cmg$ $\frac{\partial \pi}{\partial X} = 0$

التمرين رقم 18:

إذا كانت دالة طلب على سلعة محتكر

$P_x = 32 - 4X$

ودالة التكلفة الكلية في المدى القصير من الشكل $Ct = 4X^2 - 5X + 3$

المطلوب:

1) تحديد وضع توازن هذا المحتكر من المنظور الكل؟

2) تحديد وضع توازن هذا المحتكر من المنظور الحدي في المدى القصير؟

الحل:

1) وضع توازن هذا المحتكر من المنظور الكل

الحل يكون من خلال تقدير كل من الايراد الكلي والتكلفة الكلية ومنه الربح وذلك بالتعويض عن x بأعداد طبيعية تصاعدية مع العلم أن

$Rt = P_x . X = (32 - 4X) X = 32X - 4X^2$

X	Rt	Ct	π
1	28	2	26
2	48	9	39
3	60	24	36
4	64	47	17
5	60	78	− 18

6	48	117	− 69
7	28	164	− 136
8	0	219	− 219

ومنه يحصل على أكبر ربح عندما ينتج ويبيع وحدتين من X وحينها يحقق ربح قدره 39 وحدة نقدية.

2) وضع توازن هذا المحتكر من المنظور الحدي في المدى القصير

شرط توازن المحتكر في المدى القصير Rmg = Cmg

$32 - 8X = 8X - 5$

$16X = 37 \quad \Rightarrow \quad X = \frac{37}{16} = 2,3125$

ومنه المحتكر يصل الى توازنه عندما ينتج 2, 3125 ويحقق ربح قدره 39,78

$(74 - 21,39) - (21,39 - 11,56 + 3) = 39,78$

ملاحظة: المنظور الحدي هو الأكثر دقة فهو يعتبر الكمية المنتجة متغير مستمر، فحين المنظور الكلي يعتبر الكمية المنتجة متغير متقطع.